العدد (2166) السنة الثامنة - الأثنين (20) حزيران 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مبادرة بارزاني المجْهَضَة ، ودعوة الطالباني : (١)

جوهـر المبـــادرة "والمتواطئـون" عليهـا...

اجتماع اليوم برعاية السيد رئيس الجمهورية جلال طالباني ، ينبغي ألّا يستهلك نفسه بالدوران حول الخلاف بين علاوي والمالكي ، وحول المجلس الوطني للسياسات العليا، والبحث في القضايا الشكلية الاخرى مهما بدت مهمة

يفترض ان ينعقد اليوم في منزل السيد رئيس الجمهورية لقاء" الاستسقاء الاخير" الذي يشارك فيه قادة الكتل البرلمانية في مسعىً لتنفيس الأزمة المتفاقمة التي تخيم على البلاد وتهدد بتعريض العملية السياسية الى خطر التراجع والجمود، دون ان تؤدي الى تقويضها، كما ترسم بعض الأطراف. واللقاء كما أعلن عنه ، هو استمرارٌ لمبادرة السيد مسعود بارزاني رئيس اقليم كردستان التي اطلقها بعد شهور من انتهاء الانتخابات التشريعية، وتعذر الوصول الى اتفاق بين الكتل البرلمانية المتنازعة لتشكيل الحكومة .

وقد انتهت المبادرة الى تحقيق الهدف المباشر "الظاهري" لها، بإعلان تشكيل حكومة "الشراكة الوطنية" دون تحقيق جوهر المبادرة، التي كانت تستهدف إنجاز "عقد وطني" يعيد صياغة مفاهيم "الشراكة" و"التوافق" و"المصالحة" و"أسس إدارة الدولة" وكل ما له علاقة ببناء دولة المؤسسات والحريات والمواطنة ، وما يؤدي في المحصلة النهائية الى تجاوز المرحلة الانتقالية وإنجاز مهامها التي رسمها الدستور، على علاته.

وليس في المبادرة الكثير مما يجري تداوله بين قادة الكتل، بما في ذلك توصيف ما سُمي بالمجلس الوطني للسياسات العليا، والمفهوم المتداول "للمصالحة الوطنية" و"التوازن الوطني" وغير ذلك من التفاصيل التي يجري التراشق بها بين القيادات، وبشكل خاص بين السيدين نوري المالكي زعيم دولة القانون وإياد علاوي زعيم ائتلاف العراقية.

لكن المؤكد ان ما عنته المبادرة ضمنياً، هو التوصل الى قواسم مشتركة تجسد روحها وتعكس جوهرها، وهي تتمثل في اطار وطني حقيقي، تتضافر فيه جميعً الكتل والمكونات على قدم المساواة، قدر تعلق الامر بإخراج العملية السياسية من مأزق أزمتها، ووضع الأسس الكفيلة بتامين الخدمات وإنهاء البطالة وتفليس الارهاب من البيئة السياسية والاجتماعية التي يعتاش عليها، ويستمد منها أسباب الاستمرار.

اما جوهر المبادرة ، كما يمكن فهمها لمن التاع بمكامن الأزمة وملامحها وتداعياتها، فإنها انطلقت من الحرص على تطبيق المبادئ التي يقوم عليها اي نظام ديمقراطي تعددي اتحادي، وتستند اليها مفاهيم التوافق والمشاركة الوطنية والتكافل في تحمل المسؤولية "الجماعية" عن إدارة الدولة والسلطة السياسية المعنية بتنفيذ توجهاتها .

وقد كان النهج الذي ساد إدارة الدولة وقيادة الحكومة ، خلال الفترة التي سبقت الانتخابات التشريعية الاخيرة ، وحتى في الحكومتين السابقتين عليها ، موضع نقد شديد من جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسية ، باستثناء حزب الدعوة ، او الأدق مناصري السيد نوري المالكي . وتركزت الانتقادات على فردية المالكي ، ونزوعه نحو الهيمنة على مقاليد السلطة وإعادة ترتيب مختلف مرافق الدولة وأجهزة الحكومة لتأمين سيطرته عليها ، والعمل الفعلي على تهميش القوى الأخرى وإقصائها ، والتنكيل بالمعارضين، حتى وان كانوا من خندق المناصرين للعملية السياسية الديمقراطية . ولم تفتقر الاتهامات التي كانت توجه لحكومته الى الأدلة والأمثلة ، وهي ثوابت أعاد تأكيدها من جديد وبإصرار اشد لم يخل من طابع التحدي والاستفزاز .

واجتماع اليوم برعاية السيد رئيس الجمهورية جلال طالباني ، ينبغي ألّا يستهلك نفسه بالدوران حول الخلاف بين علاوي والمالكي ، وحول المجلس الوطني للسياسات العليا، وتسمية الاول رئيساً للمجلس او اميناً عاماً له ، والبحث في القضايا الشكلية الاخرى مهما بدت مهمة ، لانها لا تمس الا مظاهر الأزمة ، ومعالجتها انما هي من باب المسكنات المؤقتة التي سرعان ما سيعاد إنتاجها من جديد ، وربما بصيغة تؤدي فعلياً الى تصديع العملية الديمقراطية ودفع الأزمة الى مستويات اكثر خطورة .

ان اجتماع اليوم بدعوة من الرئيس مطالب بمعالجة جوهر الأزمة ، وهي ببساطة تتمثل كما تضمنتها مبادرة بارزاني بروحها وجوهرها فيما يلي :

— وضع الأسس والمبادئ التي تنهي الانفراد في إدارة الدولة والسلطة السياسية من قبل رئيس الوزراء "أياً كان" الشخص الذي سيتبوأ هذا المركز.

— تكريس مفهوم محدد وواضح لنهج " الشراكة الوطنية " بوصفها إسهاما مباشرا وفعليا في جميع التوجهات والقرارات والسياسات التي تتعلق بمسؤوليات الحكومة والدولة دون استثناء .

— تأكيد ما نص عليه الدستور من صلاحية الحكومة والسلطة التنفيذية ،باعتبارها صلاحية مجلس الوزراء وليس رئيس الحكومة كما هو المفهوم السائد المبتسر الذي يتجاوز نصوص الدستور ويجمد المفهوم الدستوري الذي يعتبر السلطة التنفيذية تتشكل من مجلس الوزراء ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس القضاء الأعلى.

— إعادة النظر في الترتيبات الأمنية المخالفة للدستور ، من تعيينات وتوجهات ، انفرد بصياغتها رئيس الوزراء ومكتبه ، وأدى فعلياً إلى تكريس القرارات الأمنية والعسكرية به شخصياً ، وبمن يجري تخويلهم من المحيطين به.

— وقف ما يجري من تكريس سلطة الحزب الواحد ، وان بتؤدة ، وبسرية ومن وراء الكواليس ، ومن خلال التسلل الى مختلف المواقع ، وعلى الخصوص ، الى الأجهزة الأمنية وعلى رأس الفرق العسكرية والأجهزة والمواقع الحساسة الأخرى.

— وقف اليد المفتوحة للأجهزة الأمنية المرتبطة كلها برئيس الوزراء ، بسبب إفراغ الوزارات الأمنية والعسكرية من الوزراء والمسؤولين ، وتماديها في قمع المواطنين والحركات الاحتجاجية التي تطالب بالإصلاح والخدمات وفي اطار ما ينص عليه الدستور ، واتخاذ الإجراءات الرادعة بحق المتجاوزين .

— صياغة برنامج للإصلاح السياسي وتخديم المواطنين في إطار مطالباتهم المعيشية والخدمية وطرحها للمناقشة العامة .

— وضع آلية فاعلة لـ"قضم" الفساد الذي " تصاهر " علناً مع الحكومة ودخل في نسيج الدولة كجزء مكون لها والشروع بكشف الحالات التي لم تعد سراً وتتعلق بفساد المسؤولين وعوائلهم وأقربائهم .

— كشف اللثام عن ظاهرة ابناء القادة الكبار والوزراء الذين باتوا مشاركين تحت عناوين ثانوية في إدارة فساد الدولة والقيام بأعمال ابتزاز وفرض رشاوى ، وإحالة مقاولات وغيرها من المفاسد التي أصبحت تتردد على ألسنة المواطنين . وليس بكثير على اجتماع القيادة اليوم اتخاذ قرار بتحريم توظيف الأبناء في مراكز مسؤولة مهما صغرت هذه المهام ، في وزارات آبائهم أو مكاتب القادة الكبار .

إن اجتماع اليوم هو محاولة للخروج من الدائرة المفرغة التي تستهلك الجهود ولا يفتح أي افق لتفكيك الأزمة ، وهو ما يضع على عاتقه فتح باب للأمل الذي كاد أن يصبح محالاً.

ان السيد رئيس الجمهورية بما عرف عنه من السعي للتوحيد مطالبٌ بدفع الاجتماع في الاتجاه الذي يعيد مبادرة بارزاني إلى إطارها الصحيح ، والى القيم والمفاهيم التي انطلقت منها ، من حيث هي توجه لتكريس المبادئ الديمقراطية لدولة المؤسسات والحريات وحقوق الإنسان.... الدولة المدنية، دولة المواطنة الحرة.

تكريس مفهوم محدد وواضح لنهج " الشراكة الوطنية " بوصفها إسهاما مباشرا وفعليا في جميع التوجهات والقرارات والسياسات التي تتعلق بمسؤوليات الحكومة والدولة دون استثناء .

انتهت المبادرة الى تحقيق الهدف المباشر " الظاهري " لها ، بإعلان تشكيل حكومة " الشراكة الوطنية " دون تحقيق جوهر المبادرة ، التي كانت تستهدف إنجاز " عقد وطني " يعيد صياغة مفاهيم " الشراكة " و " التوافق " و " المصالحة " و" أسس إدارة الدولة " وكل ما له علاقة ببناء دولة المؤسسات والحريات والمواطنة ، وما يؤدي في المحصلة النهائية الى تجاوز المرحلة الانتقالية وإنجاز مهامها التي رسمها الدستور ، على علّاته .

■ بقلم: فخري كريم

البرلمان يطلب ستراتيجية المواجهة والداخلية تشيد بـ ١٠٠ يوم هادئة

مكتـب المالكـي يتراجـع عن "ضعـف القاعـدة" : حلقـات القيـادة لا تـزال تعمل

□ بغداد/ اياس حسام الساموك

فيما يؤكد مكتب القائد العام للقوات المسلحة أن العشرات من قادة تنظيم القاعدة ما زالوا يمارسون نشاطهم في بعض مناطق البلاد، دعت لجنة الأمن الدفاع البرلمانية الناطق باسم المكتب إلى الكشف عن الخطط الواضحة في معالجة التدهور الأمني، داعية إياه إلى التخلي عن التصريحات السياسية والالتزام بالأمور الفنية التي تدخل ضمن اختصاصه العسكري.

يأتي ذلك في وقت كشفت وزارة الداخلية عن تراجع كبير يصل إلى حد الربع في العمليات الإرهابية خلال مهلة المئة يوم مقارنة بالعام الماضي.

ونقلت وكالة السومرية نيوز، عن المتحدث باسم مكتب القائد العام اللواء قاسم عطا تأكيده أن "تنظيم القاعدة لم ينته حتى الآن"، مضيفاً أنه "لم يتم القضاء على كافة المستويات والحلقات القيادية المتقدمة بالتنظيم في العراق".

وأضاف عطا أن "العشرات من قادة تنظيم القاعدة ما زالوا يمارسون عملهم في بعض المناطق"، مشيرا إلى أن "القوات الأمنية ركزت، خلال العام الماضي، على توجيه ضربات قوية للمستويات المتقدمة في القاعدة وهم الأمراء والقياديون".

وأوضح عطا أن "بعض خلايا التنظيم تتنقل من منطقة إلى أخرى دون أن يكون لديها تمركز في منطقة معينة خوفا من كشف القوات الأمنية لها"، مؤكدا أن "القاعدة غيرت أسلوب عملها من النظام التواصلي إلى النظام الخيطي".

بدوره دعا ائتلاف العراقية إلى عدم تحميل تصريحات عطا أكثر مما تحتويه من معانٍ مباشرة.

ويتفق شاكر كتاب الناطق باسم كتلة تجديد احد مكونات الائتلاف، مع اللواء عطا، مبينا أن "هناك مجاميع إرهابية ما زالت تعمل بنشاط وتسعى لتخريب البلاد"، مشخصا الخلل الحاصل بـ"عدم تكاتف الجهود حتى اللحظة بمكافحة الإرهاب وفق عمل وطني مشترك والمعني بذلك القوى السياسية التي تعمل في البلاد".

وبالرغم من الاختلافات التي تشهدها الساحة السياسية والتي ألقت بظلالها على الواقع الأمني فأن كتاب يعرب عن اعتقاده بان القوى السياسية ستجد نفسها مضطرة للعمل المشترك، موضحا "أن ضغط المرحلة سيكون كبيرا جدا للقضاء على الإرهاب لاسيما وان مخاطر الأخير اكبر من الاختلافات السياسية".

طالما اكدت الحكومة العراقية سيطرتها على تنظيم القاعدة... ارشيف

وفيما يتعلق بإمكانية تقويض الإرهاب خلال المدة القادمة استبعد الناطق باسم تجديد ذلك، وقال "لا يمكن القضاء على الإرهاب خلال مدة قصيرة، لاسيما وانه سيقوى وينهض بصورة اكبر بعد الانسحاب المزمع نهاية العام الحالي"، رابطا النجاحات الأمنية بمدى التوافق السياسي، لافتا إلى أن القوى الإرهابية تستغل الخلافات ما بين الكتل لممارسة أعمالها.

بيد أن لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب دعت اللواء عطا إلى التحدث بالأرقام والتركيز على الواقع الاستخباراتي والابتعاد عن التصريحات التي تمس الواقع السياسي.

وينتقد عضو اللجنة شوان محمد طه تصريحات عطا بالقول "كان الأجدى به الابتعاد عن العموميات لان الجهاز العسكري يعتمد وبصورة كبيرة على الجانب الفني ويخضع لآليات استخباراتية"، متسائلا "في حال ورود معلومات عن أعداد للقاعدة في العراق فما هي خططهم المستقبلية للتصدي لها وتجفيف منابعها؟".

وكان الخبير في شؤون الجماعات الإرهابية الملا ناظم الجبوري قد أكد في تصريح سابق لـ"المدى" أن أعداد القاعدة في العراق لا تتجاوز الـ ١٥٠٠ عنصر موزعين على البلاد كافة، ينفذون ستراتيجية جديدة هي استنساخ لعملياتها في الشيشان والقوقاز من خلال احتجازهم الرهائن وقتلهم كما حدث في كل من كنيسة سيدة النجاة ومجلسي محافظة صلاح الدين وديالى، الأمر الذي أوقع الكثير من الضحايا بأقل قدر من الإمكانات.

طه وهو قيادي في ائتلاف الكتل الكردستانية أعرب وفي اتصال هاتفي مع "المدى" عن أسفه لتأثير الواقع السياسي على التصريحات الأمنية، مضيفا "لا يمكن القول بأن الأجهزة الأمنية بمعزل عن القوى السياسية والحزبية".

ويلمح القيادي الكردستاني إلى عدم مسؤولية تصريحات عطا بالقول "هناك تصريحات غير مسؤولة تصدر من القيادات السياسية والعسكرية أثرت وبصورة سلبية على البلاد كما يحدث في الفترة الأخيرة من تصريحات سياسية زادت التوتر".

ويرى عضو لجنة الأمن والدفاع أن دور عطا يكمن في الظهور أمام وسائل الإعلام في الأحداث الأمنية الكبيرة كالقبض على مجرمين خطرين أو في حال حدوث خرق امني كبير، لا أن يصرح بأمور مرتبطة بالجانب السياسي.

وفي غضون ذلك أشارت وزارة الداخلية إلى تراجع كبير في أعمال تنظيم القاعدة والجماعات الإرهابية خلال فترة المئة يوم مقارنة بما كان عليه الوضع في العام الماضي.

ويشدد وكيل الوزارة لشؤون الإسناد الفريق احمد الخفاجي على أن التهديد الأمني لتنظيم القاعدة تراجع وبشكل كبير، لاسيما مع عدم وجود أمل لديهم في الوصول إلى السلطة كما في أفغانستان.

القاعدة وعلى ما يقول الوكيل افتقدت الكثير من الحواضن، كونها خرجت عن المقاومة، والتي يكمن دورها في كسب قلوب الناس، إلى تكفير الشعب العراقي، وتابع "إنها باتت إحدى ادرع حزب البعث في تخريب العراق فهم قطاع طرق يسرقون أموال الشعب ويقتلونهم".

وأكد الخفاجي في اتصال هاتفي مع "المدى" عدم مقدرة القاعدة على مسك الأرض، وقال "إنهم يسيطرون على بيوت قليلة جدا ينفذون من خلالها عملياتهم الإرهابية"، موضحا أن قدرات القاعدة لا تتجاوز تنفيذ عمليات بالكواتم وتفجيرات بين مدة وأخرى لإثبات الوجود، متابعا "يمكن القضاء على هذه الخروقات من خلال تكثيف الجهد الاستخباراتي وضبط الحدود وتنفيذ عمليات دهم وتفتيش على الأماكن التي يتوقع فيها وجود الجماعات المسلحة"، إلا انه نفى إمكانية تشكيل القاعدة خطرا حقيقيا على البلاد".

وكشف الوكيل عن تراجع كبير لعمليات القاعدة خلال مهلة المئة اليوم، مبينا "أن تقريرا أعدته الداخلية وقدمته إلى رئيس الوزراء يؤكد تراجع العمليات الإرهابية إلى الربع مقارنة بمئة يوم من العام الماضي".

وعن قدرة القوات الأمنية في مسك زمام الأمور بعد الانسحاب الاميركي، يربط الخفاجي إمكانية تحقيق الأمن بجملة من العوامل والتي من بينها نشاط الجماعات الإرهابية والميليشيات وإستراتيجية دول الجوار تجاه العراق، داعيا إلى سن قانون الأحزاب والذي بحسب الوكيل "القانون الأهم الذي يؤثر بصورة كبيرة على الواقع الأمني".